20070444-0006-ح

لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان

تتذكر تـ ما تنعاد

كاترين ضاهر

انطلقت شرارة الحرب الأهلية اللبنانية، تنازع فيها اللبنانيون وتقاتلوا. فكانت الحصيلة قتل ١٥٠ ألف مواطن وهجرة ما يزيد عن المليون و٣٠٠ ألف جريح ومعوق، بالإضافة إلى ١٧ ألف مخطوف ومفقود ما زال مصيرهم مجهولا، عدا عن الخسائر المادية وتدمير الوطن...

وبعد مرور ١٤ عاماً على الاقتتال والخطف على الهوية والاغتيالات بين أبناء الوطن الواحد، عقد لقاء الطائف وتم الاتفاق على وقف إطلاق النار.

توقفت المدافع وخرج الوطن خاسراً، ما يعني أن الحرب توقفت بشكلها المسلح فقط، بينما بقيت حرب النفوس والنصوص دائرة حتى الآن وفقا لحساب أمراء الحرب ومصالح زعماء الطوائف.

"المصالحة يجب أن تتم بين جميع أبناء الوطن، ولا تحصر ضمن أمراء الحرب"

"وداد" تستقبلك بعنفوانها وإصرارها لكشف حقيقة مصير آلاف المفقودين والمخطوفين، ومن ضمنهم زوجها "عدنان حلواني" الذي خطف من منزله في ٢٤ أيلول ١٩٨٢، حيث اقتاده مسلحون بزي مدني إلى التحقيق معه "مدة ٥ دقائق" بتهمة ملفقة حول حادث سيارة ، لتتحول تلك الدقائق إلى ٢٥ سنة دون الاعتراف بعملية الاختطاف.

"عدنان" كان علمانياً وعضواً في منظمة العمل الشيوعي، وأستاذاً في التعليم الثانوي. اختار التضال السلمي أيام الحرب، وخصوصا الاجتياح الإسرائيلي. إذ ساهم في صمود المجتمع المدني و عمل على أمنه من خلال تامين مقومات الصمود من مأمن وغذاء و توعيته لقبول الآخر والاختلاف وكيفية التعاطي معه ، عبر إلقائه عدة ندوات حوارية وحث الأساتذة والطلاب لفتح أبواب المدارس واستئناف الدراسة طبيعيا.

رفاق "حلواني" وجميع من تعاطى معه أثناء الحرب من سياسيين، مدراء عامين ومسؤولي مستشفيات وملاجئ، أعطوا شهادات بنضال "عدنان" تستحق مكافأته على المستوى الوطني واذ بالمكافأة تترجم بخطفه.

"وداد" قامت بعدة تحركات، وشكلت لجنة للمتابعة بعد شهر من خطف زوجها. وأصبح لديها قناعة بان "عدنان" أخذته مخابرات الجيش والتي كانت تسمى "شعبة ثانية" آنذاك. وتقول "كلنا نعرف كيف كان واقع المؤسسة العسكرية، إذ كانت تعكس الانقسام الحاصل على الأرض، ومارست دور الميليشيات لفترة، وأصبح هناك امتداد للتنظيمات المتقاتلة على الأرض". وبعد مرور ٦ أشهر من خطف عدنان وعدت بزيارته بعد عدة واساطات، ولكن دون جدوى، وهي تعتقد بأنه جرى تسليمه للقوات اللبنانية فيما بعد ولم تعلم عنه شيئا. و منذ ذلك التاريخ أضحت وداد حلواني رمزا نضاليا للعمل على معرفة مصير المفقودين و المخطوفين في الحرب و رمزا لكفاح المرأة اللبنانية التي تعاند القدر و المجتمع في سبيل كشف مصير مواطنين لبنانيين ، انتهت الحرب و لم يعودوا لمنازلهم.

وداد أسست مع رفاق عدنان "لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان" عام ٨٢ للمطالبة بتحرير الذين خطفوا آنذاك وما بعد. وهي تتألف الآن من أشخاص فقدوا أزواجهم، أولادهم أو أشقاءهم، وبالرغم من ان الخطف بدأ منذ الـ ٧٥ إلا ان لائحة المخطوفين بدأت تتزايد كثيرا عام ٨٢ . في أواخر الثمانينيات تشكلت "لجنة المتابعة لدعم الأسرى والمعتقلين في السجون الإسرائيلية"، إضافة إلى تشكيل "لجنة أهالي المعتقلين في السجون السورية (سوليد)" ٩٨/٩٧ والتي تشكلت للمطالبة بالمعتقلين في السجون السورية.

وداد حلواني

أما "لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان" بصورتها النهائية فقد تأسست للمطالبة بالذين خطفوا على يد الميليشيات اللبنانية خلال الحرب، وبعد ان تفاقمت هذه المشكلة ، ذلك ان امراء الحرب و الذين وصلوا الى السلطة اداروا ظهرهم لهذه القضية الوطنية فعمدوا الى تعتيم هذه القضية . وسّعت اللجنة نطاقها للاهتمام بالمعتقلين في السجون الإسرائيلية والسورية. وأصبح هدفها متابعة معرفة مصير المفقودين أينما كانوا، إذ تعتبر اللجنة ان الجميع سواسية والمفقود مفقود، سواء فقد على يد الميليشيات اللبنانية أو القوات السورية أو الإسرائيلية".

وتضيف "وداد" بأن اهتمامهم بكافة المفقودين يعود لأسباب إنسانية ثم يتعلق بحقوق الوطن. "فإذا كان المفقود متهما فليحاكم في بلده بموجب القانون اللبناني. واخفاء الشخص جريمة بحق الإنسانية. لا يحق لأحد أن يحتجز حرية الآخر ويخفيه عن أهله، أو تنقطع أخباره أو يصفيه أو يسلمه لجهة أخرى. ولو كانت هناك فعلا دولة قانون ومؤسسات كما يرددون منذ عهود لكان من المفترض عدم حصول هذه الأمور، وان يوضع حد لكشف الحقائق".

موقف المسؤولين من القضية

إستنكرت "وداد" كيفية تعاطي المسؤولين ولامبالاتهم تجاه هذا الملف وادعاءهم بأنه دفن مع الحرب، "هم ارادوا الهروب و لكن نحن نبحث عن احبائنا"، معتبرة انه من المفترض في إقفال أي ملف فتحه أولا ومعاينته وايجاد الحلول له قبل إقفاله، " كي نقفل فعلا هذا الملف بشكل صحيح المفروض ان نفتح ملفات الحرب وان نعرف كل الحقائق عن الحرب وليس فقط ملفات المفقودين والمخطوفين"، وذلك للحصول على ضمانة مستقبلية بعدم تكرار الأحداث السابقة وحدوثها من جديد. خصوصا في ظل الصراع السائد على الساحة اللبنانية و وسط حدية الصراع وتخوف المواطنين من اندلاع حرب ثانية. "نحن نخشى من عودة الصراع المسلح لأنه لم يحل شيئا من مخلفات الحرب الماضية، ولم تعالج أي مسألة تعلقت بها، لذا نحن نخاف من عودة الحرب وتكرار تجربة مخطوفين جدد ومهجرين ودمار للبلد من جديد، وقد ذكرنا هذا في مؤتمرنا الصحفي". قالتها و كأنها تدق ناقوس الخطر ذلك أن وداد لا ترغب بتكرار تجربتها عند عائلة اخرى. كما تأسف من ردة فعل السياسيين و إدراجهم القضية ضمن إطار الماضي والدعوة للعيش بالسلم الذي أعلن منذ ٩١.

واستغربت وداد على سبيل المثال كيف ان سمير جعجع و وليد جنبلاط يطالبان بحقهما بمعرفة الحقيقة وإقامة محكمة دولية، كأنهما أهالي مخطوفين قائلة: " أيعقل ان تكون الحقيقة استنسابية، ولمعرفة مصير الرئيس الحريري نطالب بها ونتجاهل معرفة مصير آلاف الناس العاديين. ونحن نريد تحقيق العدالة بحق الذين ارتكبوا جريمة العصر (الاغتيال)، ولكن ألا يحق للمخطوفين وأهاليهم تحقيق العدالة؟".

وأردفت بأن اهالي المخطوفين لا يريدون تعليق المشانق، خصوصا و أن مرتكبي الحرب أصدروا قانون عفو عام ٩١ وعفوا عن أنفسهم، بل يريدون العدالة للجميع ، وإذا كان امراء الحرب يمتلكون ذرة مواطنية عليهم أن يعتذروا من ضحاياهم، ثم وضع كل أرشيفهم من قتل وتخريب وعرضه أمام الرأي العام. وهنا تكمن ضمانتنا وحصانتنا".

إذا كان للأرقام دلالة فإن وداد تشير إلى إهمال الدولة تجاه تقديم إحصاء دقيق وعلمي للمفقودين والمخطوفين، والعدد المعتمد بـ ١٧ ألف اقر منذ ٣٢ سنة بتقرير تناول نتائج وأضرار الحرب، ولا يعتبر إحصاءً فعليا.

وتحدثت عن متابعتهم للقضية مع أطراف ميليشيات الحرب لمعرفة مصير مفقوديهم ولكن دون جدوى.

وعن سمير جعجع قالت "لا نريد كأهالي مخطوفين ان يمن علينا احد بان جعجع دفع الثمن وسجن ١١ سنة، نحن لم نسجنه و لم نحاسبه. وعند كشف مقبرة عنجر كان أول المستفظعين والمستنكرين وسماها بالجريمة ضد الإنسانية التي تقشعر لها الأبدان"، و تسأل :"الا يشعر بأنه أيضا والميليشيا التي كان على رأسها قاما بجرائم مشابهة؟".

هذا عن السياسيين أما عن تجاوب المجتمع المدني فتقول وداد، أنهم لم يصلوا إلى مرحلة يعتبر فيها هذا المجتمع بان القضية قضيته ويدعمها، "إذ يتحرك عندما نستدعيه فقط، ولكن على أمل أن تتحول القضية إلى قضية وطنية ويتم فعلا تبني هذه القضية، وهناك اتصالات عدة للجنة حول القيام بالعديد من النشاطات التي تتبنى شعارنا (تتذكر تما تنعاد)، ونأمل أن نؤسس لعمل دائم لا ينتهي بتاريخ ١٣ نيسان ولا يأخذ طابعا احتفاليا". وفعليا لا يوجد هذا العام أي نشاط للجنة، بل ستواكب جميع نشاطات المواطنين، عسى ان يحمل المجتمع المدني القضية بشكل جدي وحي، "لقد آن الأوان لنعي بان هذه القضية تمس كل المجتمع اللبناني و اللبنانيين كافة أفرادا، أحزابا جمعيات ومسؤولين".

وختمت وداد حلواني كلامها بالدعوة لتحويل هذه القضية من قضية مطلبية إلى قضية وطنية، وحثت على العمل مجتمعين لإقامة دولة لبنان المسالم، لبنان العدل والإنصاف. "هذه معركتنا ومن المفروض ان تكون معركة المجتمع برمته، ونحن نريد وطنا حقيقيا ينعم بالسلم ويتسع لجميع أبنائه".

المواطن محي الدين حشيشو من صيدا ..... حكاية وجع لن تنتهي

في الخامس عشر من أيلول العام ١٩٨٢، غداة مقتل الرئيس المنتخب بشير الجميل، اقتحم مسلحون منزل محيي الدين حشيشو ،كان قياديا في الحزب الشيوعي اللبناني في صيدا، أخذوه معهم للتحقيق (نصف ساعة) ومن يومها لم يعد ولم يعرف عنه أحد شيئا.

في العام ١٩٨٩ أعلن اتفاق الطائف انتهاء الحرب اللبنانية بتوافق بين غالبية المتحاربين. أصدر قانون العفو العام عام ١٩٩١. لكن نجاة، زوجة حشيشو، لم تعتبر نفسها معنية بعفو أقره المتحاربون السابقون فرفعت في ٢٣ آذار ١٩٩١ دعوى حملت الرقم ٤٥٢ ضد مجهول اختطف زوجها. وتحول هذا "المجهول" مع تقدم التحقيق والمحاكمة إلى ثلاثة متهمين ينتمون إلى القوات اللبنانية.

و تضيف نجاة أن القضية إصبحت محورية بالنسبة لملف المخطوفين برمته، خصوصا بعد اعتبار المحكمة أن جريمة الخطف، هي جريمة مستمرة ومتمادية، لا تنتهي إلا بإطلاق سراح المخطوف أو العثور على جثته، بمعنى آخر معرفة مصيره. وبالتالي، ردت المحكمة الدفاع بالشكل الذي كان محامو المتهمين قد تقدموا به لاعتبار الجريمة مشمولة بقانون العفو على أساس أنها ليست كذلك لأنها مستمرة. ولكن، يمكن اعتبار الجريمة منتهية في حال اعترف مقترفوها وتمكنوا من إثبات مصير المخطوف.

في هذه الحالة، تسقط الدعوى لشمولها بالعفو كونها حصلت قبل تاريخ صدوره. وفي هذه الحالة، يعفو القانون عن مجرم معترف. نجاة تطالب بحقها في معرفة سبب خطف زوجها. ووجهت تساؤلات عدة " هل قتل؟ لماذا ومن قتله؟ أين دفن؟ كما يريدون اليوم الحقيقة، أنا أيضا أريدها".

طبيعي أن يكبر الوجع وان يستمر بالنمو. وفترة ما بعد الحرب ساهمت في تفاقم الضرر. قانون العفو عفا عن جرائم الحرب. لكن كان هناك استهتار بالضحايا بعد الحرب ونفي، خصوصا بتسلم المسؤولين عن الحرب للسلطة، ثم كانت المماطلة بلجان عدة. العفو العام يجب أن يكون نتيجة تخاطب اجتماعي أحد عناصره الأساسية هم الضحايا. ولذلك يجب خلق مناخ يشارك فيه هؤلاء بالقبول بالعفو دون فرضه عليهم.

اليوم، نجاة تقول أنها غير معنية بالمصالحة. و تضيف : "ضحايا الحرب هم الامتحان الأكبر لصدقية الطبقة السياسية التي تقول أنها تريد بناء دولة على مفهوم العدالة. لا يكفي أن يعفو المتحاربون عن بعضهم البعض.بل يجب أن يكون الضحايا هم الشركاء الأساسيين بالعفو العام بصفتهم تلك".

أما قانون العفو العام فقد جاء ليشطب الجرم ويوقف ملاحقة المجرم. من هنا يتنافى هذا القانون مع معايير العدالة الدولية، لأن الجرائم التي ارتكبت هي ضد الإنسانية وبالتالي لا يمكن أن يطالها عفو أو يمر عليها زمن.

والعدالة، هي أيضاً مطلب نجاة وأولادها من المحكمة، اذ من حقهم معرفة حقيقة مصير محيي الدين حشيشو.

هل باتت العدالة مفهوما يعود إلى الوعي اللبناني بواسطة شعار "الحقيقة"؟

أيعقل ان تكون الحقيقة أو "العدالة" مجتزأة كما تتساءل "وداد حلواني" و "نجاة حشيشو" والعديد من أهالي المفقودين والمخطوفين؟

ومتى ستتحول قضية المفقودين والمخطوفين إلى قضية إنسانية ووطنية محقة يطالب بها المجتمع اللبناني بأكمله بعيدا عن المهرجانات الاحتفالية والخطابات الرنانة؟

من حق "وداد" و "نجاة" أن تعرفا الحقيقة، ومن حقنا أن نعرف مصير "عدنان" و "محي الدين" كمواطنين حقيقيين، "كي لا تنعاد" و "... ممنوع تنعاد".

ص